الدورة الثانية والسبعون بعد المائة للمجلس

البند 7: معلومات محدّثة عن مبادرة العمل يدًا بيد

ترحّب منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بالتعقيبات الإيجابية الواردة من الأرجنتين في ما يتعلق بمبادرة العمل يدًا بيد وتنوّه بالدعم المستمر الذي تقدّمه الأرجنتين وبمشاركتها في منتدى الاستثمار الخاص بمبادرة العمل يدًا بيد لعام 2022. وترحّب المنظمة بحفاوة بالاهتمام والتعبير عن الاستعداد لدعم مبادرة العمل يدًا بيد وتحديدًا لتقديم الخبرات والمعارف في مجال النُظم الزراعية والغذائية المستدامة إلى البلدان الأخرى التي تحتاج إلى المساعدة في إطار هذه المبادرة. وسوف يتابع الفريق المعني بالمبادرة ذلك من خلال طلب عقد اجتماع ثنائي مع الممثلية الدائمة للأرجنتين لمناقشة الخيارات المتاحة من أجل المضي قدمًا في هذا الدعم القيّم.

وفي ما يتعلق بالسؤال الذي طرحه الاتحاد الروسي، فإن طاجيكستان عضو في مبادرة العمل يدًا بيد منذ ديسمبر/كانون الأول 2020. وقد أُحرز تقدّم في العمل على أساس خطط الاستثمار الوطنية (للفترة 2021–2030) التي تم وضعها بدعم من مركز الاستثمار في المنظمة، ما أدى إلى إجراء العديد من عمليات الاستعراض والإحاطات الفنية الرامية إلى دعم الاستثمارات وتحفيز تحويل النُظم الزراعية والغذائية.

واستفاد البرنامج من النتائج التحليلية لنظام المعلومات الجغرافية الخاص بمبادرة العمل يدًا بيد (أي أنماط الأراضي التي تتسم بمعدلات فقر عالية وإمكانات النظم الزراعية والغذائية) واستكمل الجهود التي أدّت إلى وضع أطلس لخطط الاستثمار الوطنية يتيح جمع مختلف البيانات والمعلومات التي من شأنها المساعدة في اتخاذ القرارات والتخطيط للاستثمارات. وعلى هذا الأساس، فإن رسم خرائط مناطق الإمدادات الرئيسية لسلاسل قيمة السلع الأساسية التي تمثّل أولويات وطنية (مثل منتجات الألبان والقمح وغير ذلك) إلى جانب المعلومات عن طبقات البنية التحتية الرئيسية (شبكة النقل وشبكات الطاقة والوصول إلى شبكة الإنترنت وغير ذلك) يدعم استهداف المواقع التي ستؤدي فيها الاستثمارات إلى زيادة إنتاجية القطاع والقطاع الفرعي وقدرتهما التنافسية.

وتتجلى هذه الجهود في مشروعين اثنين يهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي إلى تنفيذهما، في حين أنّ المناقشات مستمرة حول تبسيط عملية بلورة خمسة مقترحات استثمار إضافية مع البنك الإسلامي للتنمية. وأخيرًا، يجري أيضًا استكشاف إمكانات تهدف إلى توطيد أواصر التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي.

وبالإشارة إلى الطلب الذي تقدمت به أستراليا، يسرّ المنظمة تقديم معلومات مفصّلة حول مشروع التعاون الفني الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بعنوان "تمكين الاستثمارات المختلطة الشاملة والفعّالة في النظم الزراعية والغذائية في سياق مبادرة العمل يدًا بيد"، الذي تم إطلاقه في 1 مارس/آذار 2023 وسيظل فاعلًا حتى 28 فبراير/شباط 2025. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذا المشروع 000 483 دولار أمريكي وهو يشمل بنغلاديش وبوتان وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال. وينطوي هذا المشروع على نهج تخطيط قائم على النتائج يشمل المؤشرات والخطوط الأساسية ووسائل التحقق ووضع الفرضيات. وبإمكان أمانة المبادرة أن تنظّم جلسة إحاطة أوفى للممثلية الدائمة لأستراليا وغيرها من الأعضاء المهتمين مع المسؤول الفني الرئيسي للمشروع، بهدف مناقشة التفاصيل واستكشاف سبل تعزيز المشاركة في هذا المشروع.

وترحّب المنظمة أيضًا بالتعليق الوارد بشأن الحاجة إلى تعزيز الرصد والتقييم. ويعتزم الفريق المعني بالمبادرة إطلاق نسخة جديدة من لوحة التحكّم الخاصة بالمبادرة من شأنها أن تعالج بعض المسائل وإضافة وظيفة جديدة بشأن الالتزامات الخاصة بالموارد المنبثقة عن منتدى الاستثمار التابع لمبادرة العمل يدًا بيد لعام 2022. وتعمل أمانة المبادرة على تحسين رصد المبادرة وتقييمها، وضمن الموارد المحدودة المتاحة حاليًا، تطوير لوحة التحكم تدريجيًا وكذلك قابلية تشغيلها مع نظم الإبلاغ والرصد والتقييم الأخرى القائمة في المنظمة من أجل ضمان استدامتها على المدى الطويل. وسيسهّل هذا أيضًا تحسين الاتصالات مع الأعضاء.

وترحّب المنظمة بالتعليقات والنصائح والتعقيبات الإيجابية التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة العمل يدًا بيد. فمعظم الاستثمارات الجارية في إطار هذه المبادرة هي استثمارات جديدة للأعضاء تتماشى مع جهود المبادرة الرامية إلى تحويل النُظم الزراعية والغذائية. ولدينا أيضًا استثمار أكبر متاح بحيث تبحث إحدى الحكومات الأعضاء على نحو فاعل في إعادة تخصيص الموارد، إلى حد كبير من التدخلات الأقل أداءً، إلى الفرص التي حددتها المبادرة بحسب ما أفضى إليه منتدى الاستثمار لعام 2022.

وترحّب المنظمة أيضًا بالتعليقات القيّمة التي وردتها بشأن الحاجة إلى تعقيبات من الأعضاء. فقد تم مؤخرًا تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بمبادرة العمل يدًا بيد وتوسيع نطاقه. ويتضمّن اليوم هذا الموقع الإلكتروني كخطوة أولى عدة فيديوهات من الوزراء الذين شاركوا في منتدى الاستثمار العام الماضي يبدون فيها تعقيباتهم.

وتعرب المنظمة عن تقديرها للتعليقات الواردة بشأن كلفة العملية التي قد تترتب على المستفيدين. وتتفاوت هذه التكاليف من بلد إلى آخر كونها تعتمد على استثمارات محددة وفي بعض الحالات قد تكون المنافع، رغم صغرها من حيث عدد المستفيدين مباشرةً، كبيرة عند احتساب المستفيدين بصورة غير مباشرة. ومن المهم أيضًا الإشارة إلى أنّ لجميع خطط الاستثمار معدلات مردودية هامة، على نحو ما تم ذكره في منتدى الاستثمار لعام 2022. وسنواصل دعم الأعضاء للبحث عن المستثمرين وإشراكهم، بما في ذلك من خلال تطبيق جديد عبر الإنترنت سيتم إطلاقه قريبًا لتيسير المشاركات الجارية مع المستثمرين إلى ما بعد فترة انعقاد منتدى الاستثمار.

وأخيرًا، في ما يخصّ التعليقات الواردة من الاتحاد الأوروبي، فإنّ المنظمة تشارك على نحو فاعل في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتقدم الخبرة والدعم الفنيين للبلدان في تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك وإدارة الموارد الطبيعية.

وإنّ منظمة الأغذية والزراعة وكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة وتشارك على نحو فاعل في بلورة المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية وغير ذلك من التوصيات والخطوط التوجيهية في مجال السياسات التي تضعها لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما يتوافق على نحو كامل مع مبادراتها. ويساهم عمل المنظمة من خلال مبادرة العمل يدًا بيد، في مواءمة المنتجات المتفق عليها عالميًا مثل مبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، مع الأولويات والبرامج الناشئة عن الاحتياجات والواقع على المستوى الوطني والمنبثقة عن التحليل القطري المشترك، وهو الأساس التشغيلي لإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتدعم مبادرة العمل يدًا بيد في كلّ من البلدان عمليات تحديد فرص الاستثمار وتحليلها. وتهدف المبادرة إلى استقطاب التمويل والشراكات الداعِمة لتحويل النُظم الزراعية والغذائية والتنمية الريفية المستدامة.

وتفيد حكومات البلدان الأعضاء في المبادرة بأنّ دراسات الجدوى الاستثمارية والتدخلات هي أولويات وطنية. وتتناول دراسات الجدوى الاستثمارية المجالات ذات الأولوية والثغرات التي حددها التحليل القطري المشترك في كلّ بلد، مثل الأمن الغذائي والتغذية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، وإدارة الموارد الطبيعية، والعمالة الريفية، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة. وتعزز قدرة النُظم الزراعية والغذائية وسبل عيش سكّان الريف ولا سيما الأكثر ضعفًا وتهميشًا، على الصمود واستدامتها. ويتماشى هذا مع تركيز التحليل القطري المشترك على عدم ترك أي أحد خلف الركب ومعالجة أوجه التفاوت والتمييز. ويجري تحليل التدخلات استنادًا إلى الأدلّة والبيانات باستخدام البيانات الجغرافية المكانية والفيزيائية الأحيائية والاجتماعية الاقتصادية من أجل تحديد الأراضي حيث ينطوي تحويل النُظم الزراعية والغذائية وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام على أكبر الإمكانات للتخفيف من حدّة الفقر والجوع. وهذا يتفق مع نهج التحليل القطري المشترك القائم على استخدام البيانات والتحليلات للاسترشاد بها في التخطيط والبرمجة الاستراتيجيين. وتتعاون المنظمة، عن طريق مبادرة العمل يدًا بيد، مع سائر وكالات الأمم المتحدة والكثير من الشركاء لتوفير دعم متسق ومتكامل وفعّال للتنمية المستدامة والعمل المناخي من شأنه أن يعزز النُهج والحلول المبتكرة للتعامل مع التحديات والفرص المتصلة بتحويل النُظم الغذائية. وتعزّز المبادرة الشراكات والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة. ويتماشى ذلك مع مبدأ التحليل القطري المشترك القائم على إشراك مجموعة واسعة من الشركاء للاستفادة من نقاط القوة والمزايا النسبية.

وفي الختام، تساهم المبادرة في تحقيق الهدف المشترك وأولويات الأعضاء والعمليات والأطر الوطنية، لدعم البلدان في التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة)، وإنّما أيضًا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وأخيرًا، يتمثل الاقتراح ضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025 في تخصيص موارد لمنتدى الأغذية العالمي الذي يشمل منتدى الشباب ومنتدى العلوم والابتكار ومنتدى الاستثمار الخاص بمبادرة العمل يدًا بيد.